

المصريون يستجوزون على النصيب الأكبر في عضوية الاتحاد العربي لحقوق الملكية الفكرية



نادر رياض

تشارك مصر في اجتماعات ملتقى الجمارك العربية التابع للاتحاد العربي لحقوق الملكية الفكرية المقرر عقده خلال الفترة من ٢٨ حتى ٣٠ أكتوبر الجارى بالعاصمة عمان بالاردن.

وأكد دكتور نادر رياض رئيس الاتحاد العربي لحقوق الملكية الفكرية أن الملتقى يعد ضمن أنشطة الاتحاد التي تهدف إلى زيادة الوعي والثقافة بأهمية حقوق الملكية الفكرية والربط ما بين الجوانب المتصلة بالحركة التجارية وتلك الحقوق اضافة إلى الربط ما بين خطط التنمية الاقتصادية بالدول العربية ومنها مصر والملكية الفكرية.

وأشار إلى أن عضوية مصر فى الاتحاد من مجتمع الاعمال الأفراد أو الشركات تمثل النصيب الأكبر فى الاتحاد حيث يبلغ عدد الأعضاء ٩٣٤ عضوا من ١٦ دولة منهم ٧٥٧ عضوا من مصر.. وهذا يعكس الاهتمام المحلى من جانب رجال الأعمال والمستثمرين الأفراد والمؤسسات الاقتصادية بمفهوم الملكية الفكرية واتخاذ الاجراءات الخاصة بتطبيق قواعدها طبقا للاتفاقيات الدولية.

وأوضح نادر رياض أن الاتحاد العربي لحقوق الملكية الفكرية الذى تأسس نهاية عام ٢٠٠٥ بدأ يتخذ خطوات ايجابية ولمموسة من بينها التوسع فى افتتاح فروع للاتحاد فى عدد من الدول العربية من بينها مصر والاردن مشيرا إلى أن الفرع المصرى تم افتتاحه فى مدينة الإسكندرية وتهدف خطة عمله الاتجاه نحو توسيع قاعدة العضوية بالفرع لتصل إلى ٥٠ شركة وترد نهاية العام الجارى بجانب الاعداد لإبرام ثلاث اتفاقيات تعاون بين الفرع الجديد للاتحاد وكل من الغرفة التجارية بالاسكندرية ومكتبة الاسكندرية وأيضا الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.

وأوضح أن الاتحاد يشارك خلال العام الجارى فى إعداد العديد من البرامج التدريبية لتأهيل الكوادر العاملة فى مجال الملكية الفكرية كما سيتم قريبا البدء فى برنامج التدريب القضاة والمستشارين لنشر ثقافة الملكية الفكرية كما تم توقيع بروتوكول تعاون مع مركز الخبرة الدولى للتحكيم ليتم عقد دورات تدريبية فى مجال التحكيم فى الملكية الفكرية وسيتم عقدها خلال الشهر القادم.

وقال نادر رياض إن الاتحاد يلقى اهتماما بإعداد الدراسات الاقتصادية المرتبطة بالملكية الفكرية حيث تم اعداد دراسة حول التكامل الاقتصادى الزراعى فى ظل المتغيرات الدولية والاقليمية العام الجارى وأخرى حول قضايا الطاقة والتنمية والملكية الفكرية والتعرض الى مناقشة اوضاع الطاقة العالمية وتطوراتها ومصادر الطاقة البديلة فى العام والمنطقة العربية والاستثمارات الموجهة لها حتى عام ٢٠١٠ كما تم إعداد دراسة متكاملة حول حقوق الملكية الفكرية واثرها على خطط التنمية الاقتصادية للدول.